Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

دور نواب المنتفك في المجلس التأسيسي العراقي ١٩٢٤م

The role of the deputies of Al-Muntafiq in the Iraqi Constituent Assembly in 1924 AD

أ.م.د. مسلم عوض كامل

Ass. Prof. Dr. Muslim Awadh Kamel

Thi-Qar Center for Historical and Archaeological Studies

Abstract

After the events that occurred in the international arena, especially after the First World War, and what happened to those results, at a time when Britain began drawing a new policy at the level of the Arab region, especially in Iraq, and in the midst of those events and during the formation and establishment of the Iraqi government, as the category invested The Iraqi female intellectual participates in national events by showing her attitudes towards the country, thus strengthening her social and political position among the majority of the people.

And at a time when the positions of these people varied, the national category of the Iraqi people varied between support and rejection or turning a blind eye to what was happening in terms of events, as it became a milestone through the exchange of ideas and dialogue adopted by this class and in the atmosphere of democracy whose features became clear through the difference of points of view. divergent.

And after the issuance of the Royal Decree on October 29, 1922, to proceed to the election of the Iraqi Constituent Assembly, and after holding those elections, the elected deputies of Al-Muntafiq had a clear role in discussions and giving views and interventions that varied through the ideas and propositions of these deputies, and in light of that we decided to research this topic through Our research marked (the role of the deputies of the Muntafiq in the Iraqi Constituent Assembly 1924), which was divided into three sections. To the most important findings of the research results.

Keywords: support and rejection, royal will, elected deputies

معلومات البحث

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٢/٩/١٨

تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٢/١٠/٢٣

متوفر على الانترنت : ٢٠٢٢/١٢/٢٧

الكلمات المفتاحية : التأييد والرفض ، الارادة الملكية ، النواب المنتخبين

المراسلة :

مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

الملخص

بعد الاحداث التي طرأت على الساحة الدولية لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى، وما آلت اليه تلك النتائج، في الوقت الذي اخذت بريطانيا ترسم الى سياسة جديدة على مستوى المنطقة العربية، وبالاخص في العراق، وفي خضم تلك الاحداث وخلال تشكيل الحكومة العراقية وتأسيسها، اذ استثمرت الفئة المثقفة العراقية الاحداث الوطنية من خلال اظهار مواقفها تجاه البلاد، فعززت بذلك مكانتها الاجتماعية السياسية لدى غالبية الشعب.

وفي الوقت الذي تباينت مواقف هؤلاء، الفئة الوطنية من ابناء الشعب العراقي بين التأييد والرفض او غض النظر عما يجري من احداث، اذ اخذت تشكل علامة بارزة من خلال تبادل الافكار والحوار الذي تبنته هذه الطبقة وفي اجواء الديمقراطية التي بانت معالمها واضحة من خلال اختلاف وجهات النظر المتباينة.

وبعد صدور الارادة الملكية في ٢٩ تشرين الاول لعام ١٩٢٢ بالشروع لانتخاب المجلس التأسيسي العراقي، وبعد اجراء تلك الانتخابات كان لنواب المنتفك المنتخبين دور واضح المناقشات واعطاء وجهات النظر والمداخلات التي تباينت من خلال افكار وطروحات هؤلاء النواب، وفي ضوء ذلك ارتأينا البحث في هذا الموضوع من خلال بحثنا الموسوم (دور نواب المنتفك في المجلس التأسيسي العراقي ١٩٢٤)، والذي قسم الى ثلاث مباحث اذ جاء في الاول الاحداث التي سبقت تأسيس الحكم الوطني فيما تناول المبحث الثاني عملية انتخاب المجلس التأسيسي وفي المبحث الثالث تطرقنا الى دور النواب في المناقشات للمجلس التأسيسي هذا وجاءت الخاتمة الى اهم ماتوصلت اليه نتائج البحث.

المقدمة

يعد تعرض العراق الى احتلال القوات البريطاني ، اي بعد ان اشترك الجانب العثماني الى جانب المعسكر الالماني في الحرب العالمية الاولى ضد القوات البريطانية ، ما ادى بالنتيجة الى خضوع العرق الى احتلال جديد متمثلاً بالاحتلال البريطاني وما آلت اليه تلك الاحداث من تدهور في الاوضاع بشكل عام للبلاد.

فيما ابدت القوات البريطانية ونتيجة لأحداث الاحتجاجات والثورات التي قادها اباء الشعب العراقي الى احداث نقلة نوعية في تاريخ العراق ، الا وهو الشروع الى تأسيس حكومة وان كانت تحت الانتداب البريطاني ومن ثم الوصاية البريطاني في الوقت نفسه بدأت تشرعن الى بناء الدولة عن طريق العمل في مؤسسات حكومية ، والتي كان العراق يفتقد الى تلك المؤسسات طوال فترة الاحتلال العثماني وما عقبه من ذلك ، اذ شرعت بالإضافة الى تشكيل

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

الحكومة الى اجراء انتخابات المجلس تأسيس يشرعن الى بناء نظام دستوري وابرام الاتفاقيات والمعاهدات مع دول العالم.

وهنا تأتي دراسة البحث الموسوم (دور نواب المنتفك في المجلس التأسيسي العراقي) ، اذ جاء في المبحث الاول الاحداث التي سبقت تأسيس الحكم الوطني ، فيما جاء المبحث الثاني عملية انتخاب المجلس التأسيسي ، بالإضافة الى المبحث الثالث دور النواب في المناقشات للمجلس التأسيسي فيما بينت الخاتمة اهم ما توصل اليه البحث.

المبحث الاول : الاحداث التي سبقت تأسيس الحكم الوطني

احدثت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، مفاهيم جديدة الى العالم وتغيير في مجريات الاحداث بشكل عام ، ولاسيما في العراق اي انسلاخ العراق من تحت العباءة العثمانية ووقوعه تحت المنظومة البريطانية ، فيما اندفع المحتل البريطاني بتقديم وعودهم الى الجانب العراقي بتأسيس دولة منتقلة يحكمها ابناؤها ، فكان الاستقلال اساساً وهدفا لكل التحركات والتنظيمات السياسية في العراق التي اعتقبت الحرب العالمية الاولى مباشرة.

وفي خضم تلك الاحداث ، قد نشرت البنود الاربع عشر للرئيس الامريكي ولسن في بغداد لعام ١٩١٨ ، في الوقت ذاته صدر تصريح الانكليزي ـ الفرنسي المشترك[١] الذي بين في ثناياه لأبناء الشعب العراقي وابناء بلاد الشام رغبة الدولتين في تحريرهم من سطوة الاحتلال العثماني والقيود التي كبلت بها الشعوب جراء ذلك الاحتلال ، فضلاً عن ذلك ابدت الدولتين رغبتهما بتأسيس حكومات ومؤسسات وطنية ذات استقلالية تامة وتجري انتخابات حسب تطلعات الشعوب وتستمد قوتها وشرعيتها من خلالها ، ومن اجل المضي في هذا الامر وتحقيقا لتلك الاهداف اعلنت الدولتين ابداء مساعدتهما لهذه الشعوب من خلال تأليف الحكومات والاعتراف بتلك الحكومات في حال تشكيلها واعطاءها الشرعية التامة والاعتراف بهما ، فيما جاء تصريح الرئيس الامريكي ، وما سبقهما من بيان للجنرال مود الذي اذيع في ١٩/اذار ١٩١٧ ، بعد احتلال بغداد[٢] فضلاً عن تصريحات العقيد آرنولد توماس ولسن وكيل الحكام الملكي العام للعراق في ٧ تشرين الاول ١٩١٨ ، فيما انبثقت تيارات واتجاهات في داخل المجتمع العراقي الا وهو نضوج فكرة الاستقلال والتحرر من المحتل ، وبعد مضي فترة قصيرة حتى برزت فكرة في مدينة بغداد وعموم البلاد ، غضب تصريح الدولتين الانكليزي ـ الفرنسي ، اذ ولدت فكرت تنصيب امير عربي على بلاد العراق ، في الوقت الذي كان عدم وجود اتفاق حول الشخص الذي يتولى هذا المنصب[٣].

فيما شهدت مدن العراق ومنها بغداد موجة من الحماس في الشعارات والخطب التي كانت تلقى في المقاهي ، حتى وصل الحال نتيجة لتلك الخطابات قد استفزت الاقلية اليهودية الساكنة في بغداد ، مما دعى الامر الى ان يكونوا تحت وصاية او رعاية الجانب البريطاني في حال تشكلت حكومة عربية في العراق[٤].

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

اما على المستوى الرسمي ، لم يكن وكيل الحكام الملكي العام ، اي تي ولسن مقنعاً بنشر التصريح الانكليزي ـ الفرنسي ، اذ قام بإرسال برقية الى وزير الهند بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩١٨ ، اوضح من خلاله ان اللغة التي تداول بها الخطاب سوف ينتج عنه العديد من المشاكل التي لا يحمد عقباها(٥) فيما ابرق وزير الهند برسالة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩١٨ ، مفادها بمقترح العقيد لورنس ، يبين فيها بتشكيل حكومات عربية تحت امرة اولاد الشريف حسين في العراق وسوريا ، على ان يبقى الشريف حسين ملكاً على الحجاز ، وستكون جميع تلك الحكومات تحت النفوذ البريطاني ، فضلاً عن ذلك تبقى بلاد ما بين النهرين الجنوبية خاضعة للسيطرة البريطانية الفعالة ، فكان رد وليس على تلك المقترحات والرسائل بانها غير فعالة وغير مجدية ، وبعد فترة وجيزة وايام قلائل ابرق ولسن مقترحاً بإجراء استفتاء عام لمعرفة رأي ابناء الشعب العراقي في تأسيس حكومة عربية تضم البصرة وبغداد والموصل على شرط ان يرأسها امير عربي(٦).

لقد أراد بهذه العملية ان يثبت للحكومة البريطانية ان البلاد تريد استمرار السيطرة البريطانية ولا ترغب بالاستقلال ، وذلك عن طريق تسييره عملية الاستفتاء حسبما يرتأى ، فيما وصلت الاوامر الى بغداد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني لعام ١٩١٨ ، بإجراء الاستفتاء على عامة الناس حول الشروط اتي دونت من خلال الجانب البريطاني وقد جاءت تلك النقاط كما مبين ادناه.

١. هل يفضلون دولة عربية واحدة تقوم بإرشادها بريطانيا ، تمتد من حدود الموصل الشمالية الى الخليج العربي.

٢. وفي هذه الحالة ، هل يرون ان الدولة الجديدة يجب ان يكون على راسها امير عربي.

٣. واذا كان الامر كذلك فمن الذي يرشحونه.

فيما اصدر وكيل الحكام الملكي العام اوامره الى الحاكم السيسي في انحاء البلاد لإجراء استفتاء ، الا ان تعليماته اليهم كانت تدعوهم الى التدخل في الاستفتاء لصالح ما يرونه مناسباً لهم ، وما يرتئيه وما يتحدم النتائج التي توافق مبادئه التي يمن بها لحكم العراق وهي السيطرة البريطانية المباشرة على بلاد العراق بشكل تام(٧).

ان الطريقة التي تم على اساسها الاستفتاء ونظم به ، كان يختلف تماماً عما تحتويه لفظة الاستفتاء من معنى ، فقد كان رأي السلطة البريطانية في العراق ان غالبية السكان لم يكن لهم رأي خاص ، وهم في وضع لا يمكن ان يكونوا فيه مثل هذا الراي ، اي لا يمكن لهم ان يدلوا برايهم حول عملية الاستفتاء المعد من قبل السلطة البريطانية ، ولذلك ليس من الجانب العملي ان تقوم باستجواب عامة الناس من افراد القبائل الرعاة وسكان الاهواز والمزارعين الذين يعملون في زراعة الشلب والشعير وزراعة النخيل في مناطق دجلة والفرات ، ولما كان هؤلاء يرددون ما يقوله لهم

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

رؤسائهم فانه من الانفع ان تحال الاسئلة على رؤسائهم فقط ، من الشيوخ والرجال المهيمن في المناطق الريفية ومراكز الاقضية ومراكز الولايات وهذا الامر تم بالفعل(٨).

وهنا يمكن لنا القول ان الادارة البريطانية ارادت من خلال هذه الرؤية ان تعطي صورة عن طبيعة المجتمع العراقي وان تقوم بكسب نتائج الاستفتاء من خلال مجموعة معينة من طبقات المجتمع ، فضلاً عن ذلك انها تنظر الى ابناء الشعب كونهم لا يعون مفهوم الاستفتاء وهم طبقة غير واعية ، هذا من جانب ومن جانب اخر عملوا على نفس الوتيرة التي جاءت بها الدولة العثمانية في انتخاب مجلس المبعوثان ، حيث حرمت عامة ابناء الشعب من تلك العملية الانتخابية والاكتفاء بطبقة معينة فقط.

واثناء عملية الاستفتاء التي جرت عام ١٩٨ ـ ١٩١٩ ، حدثت العديد من الامور التي رافقت تلك العملية وقد تنوعت تلك الاحداث ، الا ان الذي يخص موضوع البحث ، ما جرى بين السلطة البريطانية في داخل العراق وبين الحركة الوطنية في بعض مراكز العراق الرئيسية ومطاليب هذه الحركة بتكوين مجلس تشريعي منتخب من اهالي البلاد(٩).

في الوقت الذي نجد ان الاسئلة التي طرحت في عملية الاستفتاء لم تتطرق في ثناياها الى اي تشكيل مؤسسات دستورية ، الا ان بعض المراكز المهمة في العراق قد أكدت على هذه النقاط وتم تدوينها في مضبطة انتخابية ، ففي النجف مثلاً ، والذي اهتم القائد العسكري ولسن بأمرها وقد توجه للسفر بخصوصها وعقد العديد من الاجتماعات مع زعمائها اذ تمكن من الحصول على اربعة عشر اقراراً اي مضبطة(١٠).

فيما اسفرت الاجتماعات التي عقدت في مدينة النجف الاشرف وبحضور زعاماتها المطالبة بحكومة عربية اسلامية يرأسها احد انجال الملك حسين ، على ان يكون مقيد بمجلس تشريعي ، في الوقت الذي لم يكن هنالك اي ذكر للمطالبة بالمجلس التشريعي من قبل اهالي النجف في الاقرارات الاربعة عشر التي رفعت من قبل القائد العسكري وليس الى الحكومة البريطانية العظمى(١١).

وبناءً على ما جاء في اهمية الاستفتاء ومعرفة اراء الشعب وزعاماته ن ثم من كربلاء يتوجه استفتاء الى الشيخ محمد تقي الحائري في امر الاستفتاء فكان جواب الشيخ هو ، بتحريم انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطة على المسلمين فقدمت كربلاء عريضة تطالب بأحد انجال الشريف حسين ليكون اميرا على البلاد ، مقيداً بمجلس من اهالي العراق لأجل ان يشرعن ويؤسس مرتكزات الدولة المنبعثة من روحية الامة ، فيما قدمت بعد عدة ايام مضبطة مفادها ان يكون السير بريسي كوكيس ملكا على العراق وهي بالضد من ما قدمت من كربلاء ، في الوقت ذاته قدمت من مدينة الحلة ايضاً مضبطة تدعم وتطالب بحكم وطني الا انها لم تنل النجاح في الموافقة على ذلك(١٢).

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

اما في مدينة الكاظمية كان الشعور بالعداء لبريطانيا ثوياً جداً ، ظاهراً للعيان وبين رجال الدين لعامة الشعب ان الذي يصوت لصالح الاحتلال البريطاني سوف يكون مرقاً على الدين ويطرد من الجوامع ، وبالتالي اقدمت على تنظيم مضبطة من قبل زعاماتها ورجالها الوطنيين اذ طالب بحكومة عربية اسلامية يراسها ملك عربي مسلم هو احد انجال الملك حسين على ان يكون مقيد بمجلس وطني(١٣).

وهنا نجد ونلاحظ حجم الوعي من قبل رجالات العراق الذين تقدموا بطلبات ومضابط تعزز من ضرورة امانة حكم عربي اسلامي على شرط ان يقيد بمجلس وطني تشريعي الهدف من ذلك حتى لا يصار الى حكم الفرد دون الرجوع الى تشريعات قانونية ، وهذا ينم عن وعي وادراك لهؤلاء في الوقت نفسه وهم يلقون الحجة على سلطة الاحتلال بانهم ذاهبون الى تصعيد في المواقف في حال دون النظر في طلباتهم.

ويبدو ان السلطة البريطانية الحاكمة في العراق اسقطت جميع هذه المضابط التي قدمت في مدن العراق من النجف وكربلاء والمطالبة بالاستقلال التام والمجلس التشريعي ، اثناء تقديمها نتائج الاستفتاء الى الحكومة البريطانية في الهند ولندن ، واقتصرت على المضابط التي نطالب بالسلطة البريطانية ، لكنها لم تتقاضى عن تقديم المضبطتين اللتين قدمتا في بغداد والكاظمية مطالبين بمجلس تشريعي وطني مقره العاصمة بغداد ، فيما تأخر الاستفتاء العام في بغداد يأمل أن تؤثر النتائج المرضية في الجهات الاخرى على الراي العم البغدادي خاصة وان بغداد مركز الهياج المعادي للبريطانيين والوعي السياسي فيها اقوى مما عليه في عموم البلاد(١٤).

المبحث الثاني :

اخذت الاحداث تتصاعد في العراق ابان الاحتلال البريطاني للعراق ، فضلا عن ذلك عدم جدية الجانب البريطاني المضي في تنفيذ ما الزم نفسه به امام الشعب العراقي ، فيما اعلن بتاريخ ٣ ايار من عام ١٩٢٠ عن الانتداب البريطاني للعراق ، وبهذا اصبح العراق ضمن مسؤولية السلطة البريطانية من قبل عصبة الامم المتحدة ، وفي منظور الشعب ، كان نظام الانتداب مجرد غطاء لتكريس الهيمنة البريطانية على البلاد وعليه ، تسبب الاعلان باستياء شعبي شديد ، وعقدت الاجتماعات السرية من قبل الزعماء المناهضين للانتداب البريطاني ، وقرروا فيها رفع مطالبهم المتعلقة بمستقبل العراق الذي يمثلونه الى المفوض المدني ، اي . تي . ولسن ، من اجل تحويلها وعرضها على الحكومة البريطانية في لندت(١٥).

ولى أثر ذلك اخذت التصعيد الوطني من قبل ابناء الشعب العراقي ، اذ تم اختيار (١٥) شخص لهم من المقبولية الاجتماعية ، وبدأوا في تجمع مجمعين في جامع الحيدرخانة ، وجاءت مخرجات الاجتماع بوثيقة سلمت الى المفوض المدني ولسن ، والتي تضمنت مطالبهم بتشكيل جمعية وطنية يجري اختيار اعضائها وفقاً لقانون الانتخابات العثمانية المعول بها سابقاً ابان سيطرة على العراق ، وثم تسليم هذه الوثيقة بتاريخ ٢ حزيران من عام ١٩٢٠(١٦).

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

فيما رد المفوض المدني ولسن على وفد المندوبين العراقيين ، اذ وعد بمناشدة حكومة بلاده في النظر بمطالبهم ، وفي غضون تلك الاحداث جرى اختيار مندوبين ايضاً في كربلاء ، النجف ، الحلة ، الشامية، اذ قدموا بدورهم وثائق مطالب تعد متواصلة في مضمونها مع وثيقة المطالب المقدمة من وفد بغداد الى الحكام في مدمهم(١٧). فيما اعلنت الادارة البريطانية بتاريخ ٢١ حزيران لعام ١٩٢٠ ، في العراق بانه السير برس كوكس الذي سيصبح المندوب السامي البريطاني في بغداد خلال الخريف القادم ، واعطى الصلاحية التامة بتنصيب مجلس دولة برئاسة عربية وجميعه عامة منتخبة من قبل سكان البلاد عبر انتخابات حرة عامة ، في مقابل ذلك اصرت الحركة المناهضة للانتداب البريطاني في العراق على دعوة فورية لانعقاد الجمعية وعارضت اي ارجاء حتى الخريف ، وعلى اي حال ، دعت الادارة البريطانية في ١٢ تموز ١٩٢٠ ، النواب العراقيون السابقون في المجلس العثماني (النواب) والاعيان السابقون في مجلس المبحوثات الى اللقاء في مجلس ومناقشة الاساس الانتخابي لإجراء الانتخابات الجمعية العامة ، في حين شددت حركة مناهضة الانتداب على مطالب السابقة ، وحاولت اقناع النواب السابقين برفض الدعوة ، غير انها فشلت في ذلك ، وتقول (غير ترود بل) بهذا الصدد ان فريق الوطنيون مال بوجه عن المشروع لاعتقادهم بانها محاولة من جانب لسحب البساط من تحت اقدامهم ، وعليه فان ثلاثة من اصل خمسة اعضاء في اللجنة التنفيذية للمندوبين وهم كل من (محمد الصدر ، يوسف السويدي ، وجعفر ابو التمن) ، اذ رفضوا العضوية التي عرضتها عليهم لجنة المندوبين السابقين خلال اجتماعها الثاني وتجدد الهياج الوطني في بغداد ، غير ان سلطة الادارة البريطانية قمعت تلك الحركات وسارعت الى اعلان الاحكام العرفية(١٨).

وفي خضم تلك الاحداث والمتغيرات التي طرأت على الساحة العراقية ، ووفق نظام انتخابات الجمعية التأسيسية ، اذ قسم العراق الى (١٤) لواء ، حيث اعتبر كل لواء من البلاد ، دائرة انتخابية يقف على رأس الادارة المتصرف ويتكون اللواء من عدة وحدات ادارية قوامها من المدن الكبيرة التي تسمية او تعرف بالقضاء فيما يتكون القضاء أيضا من عدة وحدات ادارية في مفاصلها من المدن الصغيرة والقرى التي تعرف باسم الناحية ، فيما للطريقة والتي تنطوي من خلال ان يقوم الناخب الاولي ، وهو من عنصر الرجال والذي لا يقل عمره عن (٢١ عام) ، بالإدلاء بصوته للناخب الثانوي ، ايضا يكون الناخب من العنصر الرجالي كما لا يقل عمره عن (٢٥ عام) ، فيما يقوم الناخب الثانوي بدوره باختيار الممثل الذي سيكون عضواً في الجمعية التأسيسية ، على ان لا يقل عمر الممثل هذا عن ٣٠ عام ، والانتخاب سيكون بالاقتراع السري ، وتشرف عليه لجان من الاقضية ، والتي يجري اختيارها من قبل الممثلين المحليين في كل قضاء ، اذ يبلغ العدد الاجمالي لنواب المجل التأسيسي مائة نائب(١٩). فيما يتم توزيعهم هؤلاء النواب بواقع من (١ ـ ٣) نائب عن شيوخ العشائر عن كل لواء ، بالإضافة الى من (١ ـ ٢) نائب عن كل اليهود والنصارى من الوية بغداد ، البصرة ، الموصل ، ومن سكان المدن والقرى ، ويكون العدد نفسه من النواب بنسبة الى عدد الناخبين الاوليين ، ويسمى شيوخ القبائل الساكنة في كل لواء ضعف ممثليها ، واذا لم يتفقوا على العدد المطلوب ترحل

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

اسماء المرشحين الى الناخبين الثانويين في اللواء والذين سيختارون بدورهم العدد المطلوب من الممثلين ومن بينهم اسماء المرشحين ، وهذا يعتبر ان القبائل لن تشارك في الانتخابات بصفتها ناخب اولي او ثانوي[٢٠].

فيما جرت الانتخابات للجمعية التأسيسية على شكل مرحلتين الاولى منها بدءاً بتاريخ ١٤ تشرين الثاني لعام ١٩٢٢ ، وحتى النصف الثاني من شهر كانون الثاني لعام ١٩٢٣ ونتيجة لظروف طارئة ثم توقفت تلك العملية الانتخابية ومن ثم استأنفت في جولة ثانية من الانتخابات في يوم ١٢ تموز ١٩٢٣ ، وكانت السلطة البريطانية والحكومة العراقية في عملية عودة الانتخابات[٢١] ، بدأت المرحلة الاولى من الانتخابات عندما صدرت الادارة الملكية بتاريخ ٢١ تشرين الاول لعام ١٩٢٢ ، لتعلن اجراء الانتخابات العامة ، وهنا اخذت التعليمات من قبل السلطات تنفذ الى تصرفي الالوية تبين لهم الواجب الملزمين ازاءه امام جماهيرهم ولابد من الوضوح للنسب اهمية اختيار المرشحين الذين ..... على المعاهدة في الوقت نفسه طلب من المفتشين الاداريين حمل سرية من قبل وزير الداخلية وهي معاكسة لما جاء به راي الاداريين وثم نشر تعليمات الداخلية في الجرائد المحلية ، وجاء في طلب الوزير الى جميع الموظفين الحكوميين تبني موقف الحياد التام خلال الحملة الانتخابية[٢٢].

وخلال المرحلة اخذت الاحزاب السياسية العزوف عن المشاركة في الانتخابات للجمعية التأسيسية باستثناء الحزب الحر وهو يعتبر حزب الحكومة ، وكما امتنعت تلك الاحزاب المعارضة من ترشيح احذ منتسبيهم للانتخابات فيما تصاعدت المواقف المعارضة لتلك الانتخابات التي امتنع عنها المعارضين للانتداب البريطاني واخذ الشيخ مهدي الخالصي يقف بالضد من تلك العملية ، فيما صدرت الفتاوى في المدن المقدسة للمسلمين وهي النجف ، كربلاء ، الكاظمية ، ..... منع المشاركة في الانتخابات كون تلك العملية لم تلبِ رغبة ابناء الشعب ، وجرى توزيع المنشورات الت تحث الناس على طاعة الفتاوى واستجابة لها قدمت اللجان الانتخابية في المدن المقدسة استقالاتها[٢٣].

فيما دخلت الحملة الانتخابية مرحلة من الجمود ، فيما اظهرت القسم الاكبر من ابناء المذهب الجعفري مقاطعتهم للعملية الانتخابية ، بعد ان اخذت الفتاوى ارجاء البلاد تعم فيها ، ففي مدينة بغداد دعت تلك الفتاوى ابناء الطائفتين النصرانية واليهودية الى التضامن مع اخوتهم المسلمين في مقاطعتهم للانتخابات ، حتى ان جهود تشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات فيها قد فشلت او الامر ، وعندما تشكلت اللجنة تسلم اعضائها رسائل تهديد من اللجنة العليا للجمعيات السرية في العراق ، وقد اظهر في مدينة الحلة تعطل مسار الانتخابات ، واخبر متصرف لواء الموصل وزير الداخلية بتاريخ ٢٨ كانون الاول لعام ١٩٢٢ ، بأن اللجنة الانتخابية في اللواء لم تعد لديها الرغبة في مواصلة العمل ، واخذ الناس يأتون من الانتخابات ، نتيجة لأثر الفتاوى وغيرها من المنشورات التي تأثرت بها الطائفة السنة في الموصل[٢٤].

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

فيما اعلنت حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة استقالتها بتاريخ ١٦ تشرين الثاني لعام ١٩٢٢ بعد اسبوع من صدور الفتاوى ، وشكل على اثر تلك الاستقالة حكومة عبد المحسن السعدون الاوى بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، فأعلنت الحكومة الجديدة ، ويعد موافقة المندوب السامي وبتاريخ ١٨ كانون الاول لعام ١٩٢٢ ، سمح قرار مجلس الوزراء بعودة الحزبين الوطني والعراقي والنهضة الى العمل السياسي ، وان لم تحل عودتهما دون توقف الحملة الانتخابية للمجلس التأسيسي[٢٥].

فيما بدأت حملة ومرحلة جديدة من الانتخابات التشريعية في بلاد الرافدين بتاريخ ١٢ تموز لعام ١٩٢٣ ، واثناء هذه المرحلة الانتخابية كان للأحزاب السياسية موقفاً اخر منها فكان حزب النهضة قد اتخذ موقف المراقب من ذلك الامر ، فيما انقسم الحزب الوطني على نفسه ، فضلاً عن ذلك نجد موقف لزعماء ومنهم ، جعفر ابو التمن ، وحمدي الباججي على مواصلة المقاطعة ، في المقابل هنالك مطالبات لشخصيات وزعماء كانت بالاتجاه المعاكس ومنهم احمد الشيخ داود ، ومولد مخلص ، للمشاركة في الانتخابات باسم المعارضة وبصفة شخصية وليس حزبية ، اذ دعا مؤيدي الملك فيصل الاول في الحزب الى المشاركة فيها ، وهنا نجد من وافقهم الرأي ومنهم عبد الجعفر البدري رئيس تحرير جريدة الاستقلال لسان حال الحركة الوطنية[٢٦].

مما يلاحظ لمجريات الاحداث ، فقد رافق مسار المرحلة الثانية للانتخابات العديد من الصعوبات ، ومنها مسألتي القبائل والنشاطات السياسية لما تبقى من عناصر المعارضة فالنظام المؤقت لانتخابات الجمعية التأسيسية ، قد تعامل مع القبائل وكأنها اقلية عند منحها على وجه الاجمال (٢٠) مقعداً من عدد المقاعد الكلي والبالغة (١٠٠) مقعداً في حين هي تمثل الاغلبية في البلاد ، لهذا اعتبر شيوخ العشائر هذا ظلم بحقهم ، اضف الى ذلك ، ان اللجان الانتخابية وجدت من الصعب وفي بعض الاحيان مستحيل التمييز بين القطاع الحضري والقطاع القبلي مادام نظام تمثيل الاقلية منع اعتبار القبائل ناخب اولي[٢٧].

اما النشاطات السياسية لما تبقى من عناصر المعارضة ، فقد ظهرت في اليوم الثاني من انطلاق الحملة الانتخابية في ١٣ تموز ١٩٢٣ ، بأزاء الكاظمية ملصقات جدارية مناهضة للانتخابات ، بينت بأن مبرر المناهضة هذه المرة ديني وليس سياسي ، مما يعني بأن المناهضة تعبير احتجاج على اجراءات الحكومة في ترحيل الامامية من رجال الدين الى الخارج ومع ان لشرطة المحلية سارعت الى ازالتها ، غير ان مثل هذه المصاعب عادت لتظهر من جديد في كربلاء والنجف الاشرف ، وان لم تؤثر في تشكيل اللجان الانتخابية وفي قضاء الحي من لواء الكوت ، قد حضرت القلة من الناخبين الاوليين لاختيار الناخبين الثانويين ، ومن بينهم قدمت اكثرية قوامها (٨١٧) نخباً ثانوياً ، فوضعت في صناديق الاقتراع اوراق تبين بأن الانتخابات (حرام) بدلاً من كتابة الاسماء للمرشحين الذين يختارونهم نواباً للجمعية التأسيسية ولمعالجة الموقف جرى تعيين محاسب لكتابة اسماء المرشحين عن الناخبين الثانويين، وحمل مدير

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

قضاء الحي مسؤولية المقاطعة ومحاولة ارجاء الانتخابات وبالتالي تم اعفاؤه من منصبه هذا من جانب ومن جانب اخر نجد في مدينة الحلة تراجع كبير في عدد المشاركين ، الا أن اعتقال السيد سعيد عبد الحكيم اعاد الامور الى نصابها ، وفقاً لما افادته المذكرة السرية التي بعث بها المفتش الاداري في اللواء الى مستشار وزارة الداخلية بتاريخ ٢٩ اب ١٩٢٣[٢٨].

لقد كانت سياسة الملك فيصل الاول حيال استرضاء الشيعة الامامية والعناصر المناوئة لمعاهدة ١٩٢٢ ، موضع ازمة مع رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، والذي رحلت حكومته العديد من قادتها الى الخارج ، لذا قبل الملك استقالة السعدون بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ ، وتم تكليف الفريق جعفر العسكري بتشكيل الحكومة الجديدة[٢٩].

وبتاريخ ١١ ايلول ١٩٢٣ ، واثناء اجراء انتخابات الناخبين الثانويين ، طلب مستشار وزارة الداخلية كورنوالس من جميع المفتشين الاداريين في الالوية الى ارسال اسماء المرشحين الذين اكد عليهم المفتش الاداري بشكل خاص ، والمتصرف كمرشحين مناسبين للتصويت الى جانب المعاهدة فتم طلب المستشار، وخلال التأكيد على دراسة الاسماء ، ارسل بتاريخ ٨ شباط ١٩٢٤ الاسماء من قبل المستشار الى المفتش وعن جميع الالوية لأجل اختيارهم اعضاء في الجمعية التأسيسية بالإضافة الى ارسال القائمة نفسها الى المتصرفين ، وبين مستشار وزارة الداخلية بأن اخلاص كل مرشح لسياسة الحكومة مكفول من قبل الملك فيصل الاول نفسه او من قبل رئيس الوزراء واضاف قائلاً والمرشحون بعينهم ممن يفترض على العموم ان يكونوا متطرفين ، جرى تقديم بناءً على ضمانات من قبل صاحب الجلالة ، رئيس الوزراء ووزير الداخلية (علي جودت الابدي) وذلك لثقتهم بهم ، فضلا بعد ذلك الامر سياسياً في ضمهم الى الجمعية التأسيسية.

وهنا يمكن القول بأن العامل السياسي اخذ مساره في العملية الانتخابية في الوقت ذاته نجد المرجعية الدينية في المدن المقدسة قد اتخذت موقفاً سلبياً ازاء الانتخابات ولعله هذا كان سبباً رئيساً في توجه السلطة لمجموعة بذاتها دون مشاركة الجانب الاخر في اتخاذ القرارات السيادية للبلد.

المبحث الثالث : دور النواب في مناقشات المجلس

كان يوم افتتاح المجلس التأسيسي العراقي حدثاً تأريخياً مهماً للعراقيين ، لأنه سيضع أسس اول دولة عراقية تلتزم بالمفاهيم الدستورية التي تمثل روح العصر ، وهو أول مجلس يجتمع في بغداد منذ ان جاءت المفاهيم الدستورية الى العراق او اخر ايام الدولة العثمانية حين كان السكان ينتخبون مبعوثين يكون اجتماعهم في عاصمة الدولة العثمانية.

صدرت الادارة الملكية بافتتاح المجلس في السابع والعشرين من آذار لعام ١٩٢٤ ، بعد ان كان من المقرر افتتاحه في الخامس والعشرين من شهر آذار ، وبهذه المناسبة اعتبر هذا اليوم عطلة رسمية وأمرت وزارة الداخلية

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

جميع متصرفي الالوية اقامة المهرجانات يوم الافتتاح ، وطلب مجلس الوزراء الايعاز الى أمانة العاصمة بوجوب تزيين العاصمة بغداد يوم الافتتاح ليلاً ونهاراً ، كما خصصت محكوميات المسجونين واطلق سراح بعضهم(٣٠).

اما عن بناية المجلس التأسيسي فقط كان الرأي في بداية الامر ان تكون بناية مدرسة الصنائع محلاً للاجتماع ، لكن مجلس الوزراء قرر في ٣١ مايس ١٩٢٣ ، بناءً على طلب وزير الداخلية ان هذه البناية لا تصلح لذلك الشأن ، فيما اقترع وزير الداخلية استئجار احدى دور السينما في بغداد وهي (الرويال سينما) لتكون مقراً للمجلس ، فوافق مجلس الوزراء على أن يراعى في تنفيذ الاقتراع جانب الاقتصاد(٣١)، لكن رغم حصول الموافقات الرسمية على هذا الامر الا ان الرأي استقر في اخره على بناية المشفى الملكي في جانب الكرخ ، وثم وضع منهاج لافتتاح المجلس التأسيسي منعت بموجبه العربات والسيارات من المرور في الطرق المؤدية الى بناية المجلس من الساعة التاسعة صباحاً من يوم الافتتاح الى الساعة العاشرة صباحاً من اجل ان يكون مرور عربات وسيارات اعفاء المجلس والمدعوين الى مراسيم الافتتاح بشكل سلس(٣٢).

فيما تقوم وزارة الدفاع بإرسال عدد كاف من القاتلين بقيادة احد الضباط لأداء التحية الملكية ، فضلاً عن ذلك تقوم وزارة الداخلية دائرة الشرطة بإرسال عدد كافي من منتسبيها بقيادة ضابط شرطة أيضاً ليقوم مع الجيش بأداء التحية الملكية والمحافظة على النظام في الطريق العام وداخل حديثة بناية المجلس التأسيسي وخارجها على ضفة نهر دجلة وسط مظاهر الاحتفالات والاعياد سارت مواكب اعضاء المجلس التأسيسي والمدعوين وموكب الملك فيصل صبيحة يوم ٢٧ اذار ١٩٢٤ الى بناية المجلس التأسيس فيما زينت المدينة بالأعلام والرايات الجملة ، وكان المواطنون مزدحمين على طول الطريق المؤدية الى دار المجلس ، وهم يتباحثون بهذا الحدث العظيم ، وكان بإمكانهم التعرف على معظم النواب الذين كانوا متجهين الى مقر المجلس(٣٣).

فضلاً عن ذلك كان على جانب الطريق وجود الطلبة والتلاميذ حاضرين لتقديم احترامهم لهؤلاء المشرعين الوطنيين ، فيما تواجد ايضاً على جانبي الطريق رجال الدين والعمال واصحاب المحال التجارية والدكاكين والفلاحين من ابناء العشائر ، في حين تجمعت مئات النساء على سطوح المنازل المجاورة يراقبون المنظر الجميل ، كما تم صرف مبلغ من المال يقدر بـ (١٦٠٨) روبيات لتغطية ما يطلق من العيارات النارية للبنادق والمدافع ابتهاجاً بالحفل(٣٤).

افتتح سمو الملك فيصل الاول اعمال المجلس يوم الخميس المصادف ٢٧ اذار ١٩٢٤ ٢١ شعبان لعام ١٣٤٢ه ، في تمام الساعة العاشرة صباحاً ، فيما القى جلالته كلمة الافتتاح واثنى على الحاضرين وبين المرجو من عمل هذا المجلس والواجبات المناطة به مبيناً اعمال وواجبات المجلس وهي أولاً البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية ، ثانياً سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات وتثبيت سياستها الداخلية ، ثالثاً سن

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

قانون الانتخابات للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الامة ويراقب سياسة الحكومة واعمالها ، هذه هي المسائل الثلاثة الجوهرية ونحن واثقون بانكم ..... بأسرع ما يمكن ليتسنى لنا دعوة المجلس النيابي في وقت قريب والقيام بالمشاريع النافعة الضرورية للبلاد ، وهذا ما تحدث به جلالته واوكل المهام الرئيسة للمجلس[٣٥] ، فيما بعد غادر جلالته المجلس ثم تراس رئيس الوزراء جعفر العسكري الجلسة لانتخاب رئيس المجلس ، وكانت مسألة انتخاب الرئيس موضع بحث قبل يوم من افتتاح المجلس بين المس بيل السكرتيرة الشرفية لدائرة المندوب السامي وبين الملك فيصل ورئيس الوزراء جعفر العسكري وقد اكدت المس بيل على ضرورة انتخاب عبد المحسن السعدون لراسة المجلس التأسيسي في حين كان رئيس الوزراء ..... عن ذلك الامر[٣٦].

بدأ المجلس بالشروع في العمل وحسب ما بين في نقاطه الثلاثة واهمها النظر في المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وفي اثناء الجلسة السادسة من جلست المجلس التأسيسي في العاشر من نيسان اثار عدد من النواب تلك القضية ، فيما استغرقت عملية مناقشة المعاهدة وملاحقها وتقرير اللجنة والتصويت على المعاهدة وملاحقها سبع جلسات ، واخذت الآراء المعادية والرافضة للمعاهدة ، اذ كان الكلام فيها مقتصراً على معارضي المعاهدة الذين يطالبون بالتعديل وبشكل تفصيلي ، فيما نجد الجلسة الاولى وهي الجلسة الثامنة عشر من جلسات المجلس التأسيسي المنعقد يوم الخميس ٢٩ مليس ١٩٢٤ ، ابتدأت بخطتي رئيس لجنة التعديل المعاهد ياسين الهاشمي ومقرر اللجنة محمد زكي والذين قدما مجملاً وايضاحاً للتقرير[٣٧] ، وهنا بشارك النائب عن لواء المنتفك الشيخ سالم الخيون ، مندوب المنتفك اذ يطالب بإسقاط الحكومة الحاضرة وتأليف حكومة من اعضاء المجلس التأسيسي تعيد المفاوضة مع الحكومة البريطانية حول المعاهدة وملاحقها وقد استند في ذلك على وعد بريطانيا بتشكيل حكومة عراقية مستقلة ذات سيادة قومية كون المجلس التأسيسي يتألف من ممثلي العراق الطبيعيين[٣٨].

وفي الثاني عشر من حزيران عقد الجلسة التي اعقبت مقابلة المندوب السامي البريطاني لأعضاء المجلس التأسيسي ، وكان عدد الحاضرين منهم (٣) عضواً فقط ، في حين حضر الجلسة الاولى لمناقشة لمعاهدة وملاحقها (٨٩) عضواً ، وقد نوقشت في الجلسة المعاهدة وملاحقها من الناحية القانونية والمقارنة بين مواد المعاهدة وصك الانتداب ، اذ كانوا ينتقدون لمعاهدة من جهة ويؤيدونها من جهة اخرى، وهنا يدلوا السيد النائب محمد حسين الجلبي مندوب المنتفك وبأسلوب رائع وأدبي وكلمات اراد منها استثارة النفوس ، معبراً عن آراءه في ان يكون التعديل قبل التصديق على المعاهدة ، معلناً ان اعطاء زمام البلاد لأجنبي هي خيانة والخيانة تعني خسران الدين والشرف والعيش الحر ، لذلك فهو يوافق مضطراً على تعديلات اللجنة وتحفظاتها جميعاً فاذا نقص منها حرف او زاد حرف واحد او كلمة فلن يوافق لان ما قررته اللجنة مازال مجحفاً بحق الشعب حسب رأيه[٣٩].

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

فيما يعود الشيخ سالم الخيون مندوب المنتفك في مداخلة بوجوب رد المعاهدة الى الحكومة للنظر بها في الوقت ذاته بدأت متغيرات تطرأ على الساحة السياسية فضلاً عن مواقف النواب ازاء المعاهدة ، وهنا يتخذ مجموعة من نواب المجلس مواقف بالضد من المعاهدة فكان نقاش سالم الخيون في الجلسة التي تلت هذه النقاشات يقول فيها ان المعارضة كانت تشكل فعلاً الاكثرية في هذه الجلسة ، ومن لصعوبة جداً الاعتماد على ان الجلسة قد تأجلت بموافقة الاكثرية اذ لم يجر تصويت في الامر وانما اعتمد الرئيس على اصوات طالبت بالتأجيل ولربما لم تدون في محاضر الجلسات الاصوات الاخرى التي ارتفعت تطالب باستمرار الجلسة ، وهنا يبرز دور رئيس المجلس عبد المحسن السعدون ، الذي كان له تأثير كبير في احباط المحاولة باعتماد على نصوص مواد النظام الداخلي للمجلس مما اسكت اصحاب الاقتراح بالتصويت لصالح المعارضة وانهاء الموضوع(٤٠).

وهنا تدخل فضية الموصل على خط ساخن في جلسات المجلس التأسيسي عندما اوجدت لقضية الموصل مجالاً واسعاً كي تبرز وتؤثر على المجلس وعلى انقسام المعارضة ، وفي الجلسة العشرون والجلسة الحادية والعشرون المنعقدتين في ٣ ـ ٥ من حزيران لعام ١٩٢٤ ، تجسيم خطر الانقسام بين المعارضة بشكل واضح ، واخذت اصداء القضية تتسع بين ارجاء المجلس فاخذ طابع المعارضة يشكل عبء واضح على الحكومة وايدوا النواب عدم النظر في المعاهدة ما لم يتم حسم قضية الموصل ، وهنا يعود سالم الخيون مندوب المنتفك في خطبة حماسية تتخللها كعادته أبيات الشعر العربي المتسم بالحماسة والعاطفة ، وهو يعبر عن رأيه ورأي اخوانه شيوخ العشائر الذين ضحوا بأنفسهم والممثلين للأكثرية واهل الحل والعقد اذين اشتروا البلاد بدمائهم ودماء ابائهم ، فهيهات ان نقبل المعاهدة التي جاءت لتستعبدنا ، فاصرح بانه المعاهدة مردودة الى الحكومة ، فيما اعتبر الشيخ سالم الخيون مندوب المنتفك ، ان التراجع عن مطلب تعديل المعاهدة عاراً مما يقصد بذلك الذين انشقوا عنهم وهنا يوجه هذا الخطاب للذين انظموا للموافقة على المعاهدة(٤١).

في الوقت ذاته نجد الشيخ زامل المناع مندوب المنتفك يدلوا برأيه المعارض للمعاهدة وبشكل علني وصريح ، مطالبين بإعادة المعاهدة الى الحكومة ..... عند التفاوض مع الجانب البريطاني طبقاً لتقرير اللجنة كما بين الشيخ محمد حسن مندوب المنتفك برأيه حول المعاهدة البريطانية ـ العراقية ، ودخول فقيه الموصل في مناقشات المجلس الذي اكدت وجوب اعادة المعاهدة الى الحكومة للنظر وتعديلها قبل البت بأمرها(٤٢).

وبتاريخ ١٩٢٤/١١/١٠ ، وفي تمام الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الثلاثاء عقد المجلس التأسيسي جلسته الطارئة ، وقد اعلن الرئيس في بداية الجلسة بأن الملك فيصل أبلغه المندوب السامي وعرض عليه انه لا يمكن تأجيل المذكرات الى اليوم التالي لان ذلك يعد رفضاً للمعاهدة ، ولهذا دعا المجلس الى الاجتماع.

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

وهنا بدأ المجلس امام خياران لا ثالث لهما وهو ما تقدم به ياسين الهاشمي ومن يتبعه وجعفر العسكري ومن يتبعه ، فكان الاول يطالب بتعديل المعاهدة وملاحقها قبل تصديقها في حين يرى الثاني عكس ذلك ، وتقو المس بيل ، كان جميع قادة المتطرفين وحسب وصفها اياهم قد حضروا الى المجلس (عند عودتهم ليلاً) ولم يجلس الوزراء في اماكنهم ولكنهم كانوا يتجولون بين الجماعات المناصرة للمعاهدة لتشجيعهم ، ثم تلا سكرتير المجلس التأسيسي ، تقرير ياسين الهاشمي والشيخ سالم الخيون ومن كان يؤيدهم ، وجاء في التقرير ((اطلع المجلس التأسيسي على المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات فوجدها بالرغم من رغبته الشديدة في التعاضد من الحكومة البريطانية وفي صيانة الود بين الشعبين ، تحتوي على بنود ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف ودقق في تقرير اللجنة وما جاء به من ايضاحات وتوصيات وتحفظات وتفسيرات والتعديلات فهو يوافق عليها جميعاً ويشكر الحكومة البريطانية على وعدها الاخير بإجراء تعديلات في الاتفاقية المالية.

الا ان التعديلات الباقية لا تقل اهمية في اسسها عن الامور المالية فعليه جاء في تشييد التحالف على اسس متينة فالمجلس لا يوافق على تصديق المعاهدة من قبل الحكومة ما لم تقبل التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير اللجنة ، ويجب الدخول فوراً بالمفاوضات للحصول على تلك التعديلات بما جاء في تقرير اللجنة وتقديمها بشكل ملحق الى المجلس التأسيسي ويؤخذ ضمان عن مدافعة حقوق العراق في ولاية الموصل جميعاً))[٤٣].

وفي مجال مناقشات اللوائح القانونية في الملس ، فقد بدى الشيخ سالم الخيون مندوب المنتفك اعتراضه اثناء مناقشة المادة السابعة والثمانون من لائحة القانون الاساسي التي تنص ((يجوز)) تأسيس محاكم او لجان خصوصية في عدة امور ، ومنها للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها ، وحين نظرت اللجنة في هذه المادة عدلت الفقرة الثانية منها ، فأصبحت ((فصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بموجب قانون خاص ، تراعى فيه عاداتهم ، ولما قدمت الى المجلس لمناقشتها طالب الشيخ سالم الخيون بجعل المادة اكثر ضماناً لتثبيت حقوقهم ، من خلال تبديل كلمة ((يجوز)) بكلمة ((يلزم)) ، وكان يقصد بذلك ان اللجان الخاصة يجب ان يكون فيها من رؤساء العشائر ، لان كلمة يجوز لا تجبر الحكومة على تأليف محاكم او لجان خاصة فيما يتعلق بما ورد في المادة عن العشائر وقد علل الشيخ سالم الخيون ذلك بقوله ((لقد علمتنا التجارب كيف يصير امر الاختلاف بين الرئيس والمأمور وكيف تنشأ الاحوال التي تسيل الدماء ... والحال ان حكومتنا اليوم عربية لا تركيا ، كما كانت في السابق فنحن منها وهي منا ولا نحب الرجوع الى سياسة ادول الغربية ، فاذا تبين حق الرئيس وحق المرؤوس المأمور فذلك أسلم لانه يجب ان تصان رئاسة الرئيس))[٤٤].

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

فيما اخذ اخرون من النواب عدم موافقتهم على ما ابداه الشيخ سالم الخيون بوجوب استبدال كلمة (يجوز الى يلزم) وهنا جرى تصويت في ابقاء المادة على ما هو عليه ، اذ قام الشيخ منشد الحبيب مندوب المنتفك من الاجتماع لأجل الخروج معترضاً على ذلك فلم يسمح له من اجل عدم كسر نصاب المجلس.

وعاد مرةً أخرى للحديث ، فلم يسمح له من قبل الرئيس ، مما دعى الرئيس الى تأجيل الجلسة لعدم وجود الاكثرية ، فضلاً عن ذلك وجود تقرير مرفوع الى البلاط الملكي يقول ((ان القسم الاكبر من العشائر طلبوا الدوام على المكرة وفهم سالم الخيون ، گاطع بطي ومنشد الحبيب ، ولما رأوا ان المجلس قرر الاكتفاء منها ، لم يرق لهم ذلك فخرجوا من المجلس احتجاجاً على هذا القرار[٤٥].

فيما ذكرت جريدة بغداد تايمز ((ان مطالب الشيوخ وموقف رجال المدن منها سببت كثيراً ممن الاضطرابات بين الشيوخ لا كما تبادلت كلمات تقارب السب بينهم وبين رجال المدن ، وقد أوضح قادة العشائر بغضب انهم يستطيعون اكتساب حقوقهم بدون المجلس التأسيسي وغادروا البناية.

وهنا يمكن لنا القول ان لنواب المنتفك في المجلس التأسيسي كان لهم الحضور في المناقشات وابداء الرأي وان كان على قدر معين الا انهم اثبتوا ذلك في حضورهم للمناقشات ، كما يلاحظ اكثر المتداخلين في النقاشات الشيخ سالم اخيون الاكثر من جلسة.

الخاتمة

وهنا يمكن لنا في نهاية البحث يمكن ان نتوصل الى مجموعة من النقاط التالية ومنها :

١. كان المجلس التأسيسي العراقي حدثاً تاريخياً ذا تأثير كبير في حياة العراق السياسية والاقتصادية.

٢. بروز من بين اعضاء المجلس التأسيسي شخصيات على قدر كبير من الوعي والشعور بالمسؤولية والوطنية.

٣. كان لنواب المنتفك على الرغم من قلة عددهم الاثر الواضح في حضور ومناقشة القضايا المطروحة في المجلس.

٤. كان للنائب الشيخ سالم الخيون حضور ولأكثر من جلسة في الحوار وابداء الرأي.

٥. رفضهم للمعاهدة دون تعديلها من الجانب الحكومي.

الهوامش

(١) جريدة العرب ، ١٥ تشرين الثاني ١٩١٨.

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

(٢) المصدر فسه .
(٣) حسين جميل ، تاريخ العراق السياسي والدستوري ، دون طبعة ، ص٣٣.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) محمد مهدي الصبير ، تاريخ القضية العراقية ، ج١ ، بغداد ، ١٩٢٤ ، ص٨٨.
(٦) عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، سوريا ، ١٩٣٥ ، ص٧١.
(٧) محمد مهد الصبير ، المصدر السابق ، ص٩٠.
(٨) الحسني ، المصدر السابق ، ص٧٢.
(٩) المصدر نفسه ، ص٧٥.
(١٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١ ، ط٢ ، صيدا ، ص١٠٨.
(١١) محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراق ، ١٩٧٢ ، ص٢٣.
(١٢) المصدر نفسه ، ص٢٤.
(١٣) المصدر نفسه ، ص٢٢.
(١٤) الحسني السياسي ، المصدر لسابق ، ص٢٦.
(١٥) علي البديري ، انتخابات الجمعية التأسيسية في العراق (١٩٢٢ ـ ١٩٢٤) ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ص١٣١ ـ ١٣٤.
(١٦) المصدر نفسه ، ص١٣٥.
(١٧) زكي صالح ، مقدمة في دراسات العراق المعاصر ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص١٣٦.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص٣٦.
(٢٠) علي البديري ، المصدر السابق ، ص١٣٧.
(٢١) فاروق صالح العمر ، المعاهدة العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨) ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص١٣٧.
(٢٢) المدر نفسه.
(٢٣) عبد الرؤوف الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، بغداد ـ ١٩٥٣.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) علي البديري ، المصدر السابق.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) عبدالله الفياض ، المصدر السابق.
(٣٠) الحكومة العراقية ، وزراء الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة دار السلام ، بغداد.
(٣١) المصدر نفسه ، ص٣.
(٣٢) المصدر نفسه ، ص٤.

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

(٣٣) وزارة الداخلية ، جلسة المجلس التأسيسي رقم ١٠/٢/٢ ، الجلسة الثانية للمجلس التأسيسي ، يوم السبت ، ص١٢.
(٣٤) المصدر نفسه ، ص١٢ ـ ١٣.
(٣٥) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، ص٢٥٢.
(٣٦) مذكرات ، ج١ ، ص٣١٤.
(٣٧) مذكرات المجلس ، ج ، ص٥٣٦.
(٣٨) المصدر نفسه ، ص٥٤٣.
(٣٩) الجلسة العاشرة ، مذكرات ، ج١ ، ص٥٥٣.
(٤٠) المصدر نفسه.

References

1- The Iraqi government, the Ministry of the Interior, a collection of memoirs of the Iraqi Constituent Assembly 1924, Dar Al-Salam Press, Baghdad

2- Hussein Jamil, Iraq's Political and Constitutional History, d. i, d. T.

3- Zaki Salih, Introduction to Contemporary Iraq Studies, Baghdad 1951

4- Abd al-Razzaq al-Hassani, Iraq in the Occupation and Mandate League, Syria, 1935

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 40 No.2 Dec. 2022

5- Abd al-Razzaq al-Hassani, Modern Political History of Iraq, Part 1, Edition 2, Sidon

6- Abdullah Al-Fayyad, The Great Iraqi Revolution of 1920, Baghdad 1963

7- Ali Al-Badiri, Elections for the Constituent Assembly in Iraq (1922-1924), Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies.

8- Farouk Saleh Al-Omar, The Iraq-British Treaty, and its Impact on British Policy (1922-1948), Baghdad 1977

9- Muhammad Muzaffar Al-Adhami, The Iraqi Constituent Assembly, 1972

10- Muhammad Mahdi Al-Basir, History of the Iraqi Case, Part 1, Baghdad 1920

11- Ministry of Interior, Constituent Assembly Session No. 2/2/10, the second session of the Constituent Assembly